ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Geographical Human Foundations Affecting Governance Applications in Iraq

Muthanna Mishaan Khalaf

Education for Human Sciences Tikrit University

Ali A. Saleh

Education for Human Sciences Tikrit University

* *Corresponding author: E-mail* : ٠٠٩٦٤٧٧٠٠٩٧٣٢١٤
muthana.almazruiee@tu.edu.iq

***Keywords*:**
Pillars
Governance
Iraq
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Sept 2024
Received in revised form	25 Nov 2024
Accepted	2 Dec 2024
Final Proofreading	2 Mar 2025
Available online	3 Mar 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

E-governance is a tool that shortens distances and crosses borders without any significant barriers by using modern technology to activate the supervisory role on the work of the administration, improve its performance, and contribute to building transparency between it and citizens and exploiting it in developing the administrative activity of the institution and improving its financial status and preserving the interests of the various parties dealing with it. E-governance has received the attention of researchers in its relationship with political geography and demonstrating the extent of mutual influence between them. Therefore, it is an important event in the development of modern technology in state departments, and one of the soft power tools that have enhanced the importance of cohesive construction and transparency in work.The topic addresses answering the problem represented by what are the geographical factors affecting governance applications in Iraq? To reach the desired results, the researchers assumed that human geographic foundations have a significant impact on the use of governance in state management in all its aspects and the extent of their impact on political, economic and social relations.The importance of the research lies in the fact that it studies the applications of e-governance and its relationship to political geography, which enabled the state to provide its services with high efficiency, facilitating citizens' access to state departments from within their homes. The importance of the research is not limited to this aspect only, but rather extends to the fact that the research shows the impact of human geographic foundations on e-governance applications in Iraq.Since cyberspace has become the spatial stage in which the components of artificial intelligence interact, e-governance has a prominent role in Iraqi institutions, requiring in-depth applied studies to analyze its role in state management and its technological strength.The researchers followed three approaches to reach the desired results, namely the power analysis approach, the functional approach, and the regional approach.

As for the limits of the research, they are represented by:

A- Spatially: represented by the Iraqi geographical borders.

B- Temporally: represented by the year (2024)

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.23

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المرتكزات الجغرافية البشرية المؤثرة على تطبيقات الحوكمة في العراق

مثنى مشعان خلف المزروعي/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت

علي عبد الكريم صالح الزيدي/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت

الخلاصة:

تعد الحوكمة الالكترونية اداةً تقرب المسافات وتجتاز الحدود دون حواجز تذكر باستخدام التكنولوجيا

الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارة وتحسين أدائها والإسهام في بناء الشفافية بينها وبين المواطنين واستغلالها في تطوير النشاط الاداري للمؤسسة والارتقاء بوضعيتها المالية والمحافظة على مصالح مختلف الاطراف المتعاملة معها، نالت الحوكمة الالكترونية اهتمام الباحثين بعلاقتها بالجغرافية السياسية وبيان مدى التأثير المتبادل بينهما، لذا تعد الحوكمة الالكترونية حدثا مهما في تطور التكنولوجيا الحديثة الدوائر الدولة، وواحداً من أدوات القوة الناعمة التي عززت من الاهمية المتماسكة لبناء الشفافية في العمل.

لقد تناول الموضوع من خلال الاجابة عن المشكلة المتمثلة بـ : ماهي العوامل الجغرافية المؤثرة في تطبيقات الحوكمة في العراق؟ وللوصول الى النتائج المطلوبة افترض الباحثان (ان المرتكزات الجغرافية البشرية لها تأثير كبير في استخدام الحوكمة في إدارة الدولة بكل مفاصلها ومدى تأثيرها بالعلاقات السياسية والاجتماعية).

تكمن اهمية البحث في انه يدرس تطبيقات الحوكمة الالكترونية وعلاقتها في الجغرافية السياسية وهذا مكن الدولة من تقديم خدماتها بكفاءة عالية سهلت للمواطن الوصول الى دوائر الدولة من داخل المنازل. ولا تقتصر اهمية البحث في هذا الجانب فقط بل تمتد إلى كون البحث يبين اثر المرتكزات الجغرافية البشرية في تطبيقات الحوكمة الالكترونية في العراق.

وبما ان الفضاء الالكتروني اصبح المسرح المكاني الذي يتفاعل فيه مكونات الذكاء الاصطناعي فأصبحت الحوكمة الالكترونية لها دور بارز في مؤسسات الدولة العراقية فيحتاج الى دراسات تطبيقية معمقة التحليل دوره في إدارة الدولة وقوتها التكنولوجية.

لقد اتبع الباحثان ثلاثة مناهج للوصول الى النتائج المطلوبة وهما منهج تحليل القوة، والمنهج الوظيفي، والمنهج الاقليمي.

- اما **حدود البحث فإنها تتمثل بما يأتي :**

أ- المكانية: وتتمثل بالحدود الجغرافية العراقية.

ب-الزمانية: وتتمثل بالعام (٢٠٢٤).

كلمات مفتاحية: المرتكزات/ الحوكمة / العراق

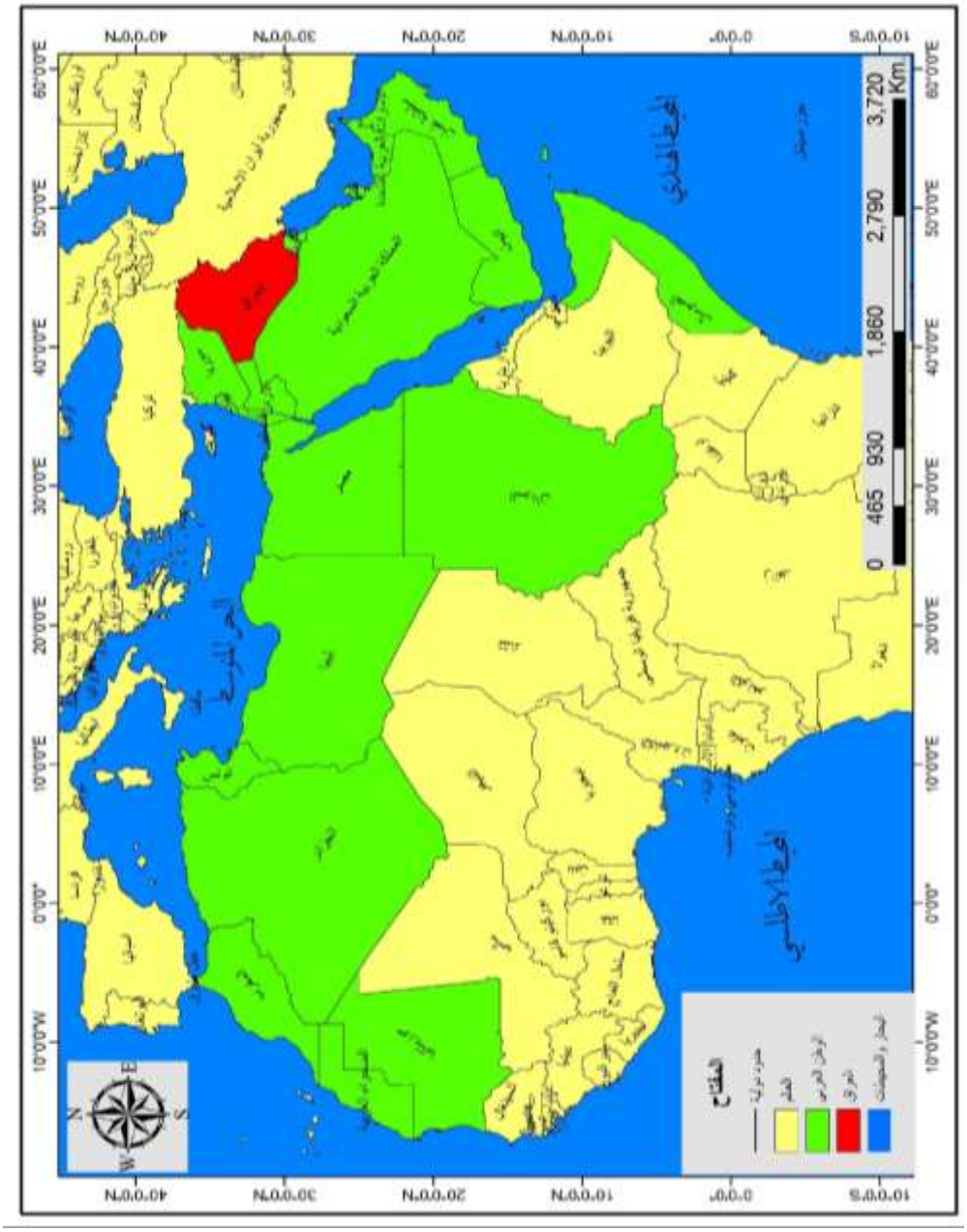

خريطة (١) موقع وحدود منطقة الدراسة

Http\www.EncyclopaediaBritannica\Atlas\2013 باستعمال برنامج ArcGIS 10.2

المبحث الاول: تأصيل مفاهيمي للحوكمة الالكترونية وعلاقتها بالجغرافية السياسية.

ان التطور الكبير والملحوظ على وسائل الاتصال ادى الى ثورة المعلومات في القرن العشرين وتطورها بشكل هائل في الحقبة الاخيرة منه وبدء الحقبة الاولى في القرن الحادي والعشرين قد أثر بشكل واضح في الانشطة المجتمعية، وبدء مرحلة التحول التدريجي الرقمي من الانشطة التقليدية الى بوابات الانشطة الالكترونية الحديثة، وخصوصا بعد التطور وتعاظم الاستفادة من الامكانات الكبيرة الشبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)

لقد اعتمد هذا التغير المميز كأحد الجوانب التطبيقية في الثورة المعلوماتية في اتجاه تغيير مفهوم اسلوب تقديم وكيفية الحصول على الخدمات من المؤسسات الخدمية المختلفة في الدولة، ثُمّ كيفية التواصل بين

الناس مع بعضهم البعض، وبين الناس وأجهزة المؤسسات المختلفة وهو ما أصبح يعرف باسم (الحوكمة الالكترونية) وهي مجموعة القوانين والخطط الإدارية لتنظيم عمل دوائر الدولة التي يشترك فيها المجتمع والإدارة، فضلا عن كونها وسيلة لتحسين الاداء الحكومي في إدارة وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين المتعاملين معها من الافراد، وتعمل كذلك على الارتقاء بكفاءة الجهاز الاداري الحكومة وبدقة عالية وسرعة فائقة وضمان عالٍ للكفاءة الانتاجية مع ندرة وقوع الخطأ، مما يؤدي في النهاية الى تحقيق الشفافية الادارية، فضلاً عن انه لا يقتصر تطبيق الحوكمة الالكترونية على تقرير الحكم الرشيد بل يشمل الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما شبكة الانترنيت.[١]

١-المصطلحات والمفاهيم المستخدمة:

ظهرت الحوكمة وتبلورت فكرتها عندما أصبحت إدارة المؤسسات أكثر بعدا عن الموظفين، إذ اصبحت اكثر ارتباطا بالعمليات الادارية، وتعد انعكاسا للتطورات والتغييرات الداخلية والخارجية.

١- الحوكمة لغة: بالرجوع الى معاجم اللغة العربية ولبحث تحت لفظ حكم، تبين أن العرب تقول : حكمت فلانا ، أي منعته.

-وجاء كذلك بمعنى القضاء في قوله تعالى(فاحكم بما أنزل الله) أي : اِقضِ بينهم بحكم الله

-وهو احد معاني الحكمة وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب، لقوله تعالى(ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا)

٢-الحوكمة اصطلاحا: هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كلاً من الانضباط والشفافية والعدالة بما تحقق الجودة والتميز في الاداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسة والرقابة عليها فيما يتعلق باستغلال الموارد البشرية المتاحة لتحقيق افضل منافع ممكنة لكافة دوائر الدولة.

٣-الحوكمة الالكترونية: هي مجموعة قوانين وخطط إدارية لتنظم عمل دوائر الدولة وبعض الشركات الاهلية وغيرها، ويشترك فيها المجتمع المدني وقطاع الاعمال. وهي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي في إدارة وبناء الثقة بين الحكومة والمواطن وتعمل على كفاءة الجهاز الاداري والوصول به الى الدقة العالية وبسرعة فائقة.

٤-الحوكمة الالكترونية(لقد عرفتها اليونسكو) بانها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية بهدف إدارة قضايا الدولة ومنها حق المواطن في التعبير عن اهتمامهم بحقوقهم والالتزام القانوني. ويمكن فهم الحوكمة الالكترونية بأنها ممارسة استخدام وسائل الالكترونية لتحقيق كفاءة والشفافية في عملية الايصال المعلومات الى المواطنين.

٥-الحوكمة الالكترونية(المجلس الاوربي) عرفها على انها استخدام التكنولوجيات الالكترونية في مجالات عديدة ومنها العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، قيام السلطة بوظائفها للجميع المراحل العلمية الالكترونية، تقديم الخدمة للمواطنين(الخدمات الالكترونية)

٦-الحوكمة الالكترونية(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية_ OECP) عرفتها بأنها مجموعة العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسات والشركات ومجلس إدارة الدولة.

٧-الحوكمة الالكترونية(مؤسسة التمويل الدولية_IFC) عرفتها بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في جميع اعمالها.

٨-الحوكمة الالكترونية(حسب الجمعية الدولية التكنولوجيا التعليم-ISTE) عرفتها بأنها نظام الكتروني يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة أو المؤسسة ومراقبتها من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية

٩-الحوكمة الالكترونية(برنامج الامم المتحدة الانمائي-UNDP) عرفها على أنها ممارسة السلطة الادارية والاقتصادية والسياسية إدارة كافة شؤون الدولة. وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمسارات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية [٢].

فضلاً عن بعض المفاهيم السابقة فإن فاضل عبد علي عرَّف الحوكمة الالكترونية بأنها استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل إنجاز الخدمات والمعلومات الالكترونية وتوصيلها بصورة فائقة السرعة الى المستفيدين في اي مكان وزمان [٣].

أمّا في العراق فقد عرفت الحوكمة الالكترونية: بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني. وعرفت أيضا بأنّها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز دعائم الحكم الرشيد في العراق [٤].

خلاصة ذلك ان الحوكمة الالكترونية تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الاداء الحكومي وتخفيف الاجراءات الروتينية التقليدية التي يعاني منها المواطن. وتوفير المعلومات والاتصالات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة واختزال الجهد والوقت والتكلفة وتحقيق التنمية المكانية.

٢-علاقة الحوكمة الالكترونية بالجغرافية السياسية:

تنال الجغرافية السياسية اهتمام الباحثين وذلك بسبب الاهمية التي اكتسبتها نتيجة للمتغيرات التي تؤدي الى تطور مستمر في الهيكلية الادارية للدولة، لذلك عملت على تفسير وتحليل لكليات

وجزئيات الحركة الجغرافية السياسية، تبدأ من القرن العشرين قبل الميلاد وحتى القرن الاول بعد الميلاد.

لقد مرت الجغرافية السياسية في فترة تطورها بأربعِ مراحل إذ شملت المرحلة الاولى تأثير الانسان بالبيئة والاعتقاد بالحتم الجغرافي، والتركيز على دراسة التفاعل بين السلوك البشري السياسي ومدى علاقته ببيئته الجغرافية، ومن رواد هذه المرحلة(أرسطو–فلاطون)،أما المرحلة الثانية في تطور الجغرافية السياسية فقد تبنت الاهتمام في دراسة الاسس الجغرافية للدولة، ومن ابرز رواد هذه المرحلة العالم الالماني(فردريك راتزل) عام ١٨٩٨،الذي كان يرى الدولة كائناً حياً وان المرتكزات الجغرافية تتحكم في نمو الدولة وتكوينها، لذلك مثلت كتاباته نقطة انطلاق لكل من الجغرافية السياسية والجيوبولتيكيا، وتمثلت المرحلة الثالثة في التركيز على دراسة الوحدات السياسية وعلاقتها مع بعضها البعض. ويعدّ العالم(ما كندر) صاحب النظرية(قلب العالم) من ابرز رواد هذه المرحلة في عام ١٩٠٤م. وأكد على ان استخدام الطرق البحرية لا يتم الا من خلال إشراف القوة البرية. وقد تبنّى نظرية مفادها أنّ السيادة سوف تكون للدولة البرية وخص ما كندر نظريته السياسية فيما يلي (٥).

–من يتحكم بشرق أوربا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

–من يتحكم بالقلب يتحكم بالجزيرة(جزيرة العالم الافراوراسيا)

–ومن يتحكم بالجزيرة يتحكم بالعالم.

فضلا عن المرحلة الرابعة التي مرت بها الجغرافية السياسية والتي تبدأ من سنة١٩٨٢م. وما بعدها حتى ٢٠٠٤م، ومن أهم المجريات السياسية التي أصابت العالم في تلك الفترة ومنها انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تميزت به الجغرافية السياسية في وقتنا الحاضر وهو طابع العالمية والشمول واتساع مجالها الحيوي لكثرة الوحدات السياسية بسلبيتها وإيجابيتها ومدى تأثيرها في الواقع السياسي والاداري لاي وحدة سياسية، مع تعقيد العلاقات الداخلية والخارجية لها حتى اصبح العالم يشكل وحدة جغرافية وسياسية واحدة.

أما المرتكزات الامنية والعسكرية فتعد من أكثر المرتكزات السياسية المؤثرة في اركان الدولة فتجد تأثيرها في الاوضاع الامنية والعسكرية داخل الدولة في تطبيق حركة الطيران والمواقع الامنية كمركز الشرطة ومعلومات الاتصال الخاصة بها، فضلا عن استخدام الحكومة من خلال الدوائر الامنية التي تسمح للمستخدمين بكتابة التقارير عن الحوادث وتقديم الشكاوى المتعلقة بالمواطن بشكل مباشر الى الحوكمة الالكترونية، ويقوم هذا التطبيق بشكل آلي بإنشاء حالة عن الحادثة في مراكز الاتصال بحيث يتم تحويل هذه الحالة مباشرة الى الهيئة المختصة للتوصل الى حل بإنشائها ورسم الخارطة

الرقمية للسيارات والحوادث الامنية الأخرى، فنظام الحوكمة الامنية نتيجة تعود المخاوف الامنية مع نقص الخبرة في المجالات الامنية التقليدية، تم توزيع عملية صنع السياسات الامنية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الوطنية وبين الجهات الفاعلة الخاصة مثل الشركات الأمنية الخاصة وهو ما يعرف بالحوكمة الالكترونية الذي يشير الى نمط مجزأ لصنع السياسيات يشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على مستويات المحلية والوطنية والدولية، وهو عكس مفهوم الحكومة التقليدية الذي يشير الى نظام السيطرة السياسية المركزية داخل الدولة، وقد ساهمت عدة عوامل للانتقال من مفهوم الحكومة التقليدية الى مفهوم الحوكمة الالكترونية في المجال الامني والعسكري [٦].

العامل الاول: ضغوط الميزانية التي شجعت على الاستعانة بمصادر خارجية وخصخصة وظائف أمن الدولة في محاولة لتحسين كفاءة، وظهور مبادئ لليبيرالية الجديدة، المبنية على الاعتبارات المادية الدول، وتعظم المكاسب العقلانية الاقتصادية، فان خصخصة الامن ليست مرتبطة بسياقات سياسية الدولية فقط وانما بوجود السياقات الإدارية للوحدة السياسية.

العامل الثاني: هو الوعي المتزايد بالمشاكل العالمية والتهديدات الامنية الجديدة المتمثلة بالجريمة عبر الوطنية والارهاب والهجرة، والتي لا يمكن حلها إلّا من خلال التعاون الدولي.

العامل الثالث: هو العولمة وتحديدا زيادة الاتصال عبر الوطني الذي يبدو انه يؤدي الى خلق أو تفاقم العديد من هذه المشاكل ومن اهم هذه الابعاد يمكن من خلالها رسم إطار تحليلي لصنع السياسات الادارية للدولة ومنها الجغرافية وما تحتويه والوظيفة وتوزيع الموارد والمصالح والمعايير واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

للتركيب السياسي والتنظيم الاداري الدولة دور كبير في رسم العلاقة ما بين الجغرافية السياسية والحوكمة الالكترونية ويعد هذا العامل عنصراً مميزاً في تحليل اوضاع السياسية الداخلية للدولة من خلال استخدام الحوكمة الالكترونية، ففي الدول الاوربية ومنها بريطانيا يؤدي التنظيم الاداري المتمثل بالحوكمة الالكترونية إلى إعطاء اهمية سياسية للمناطق الريفية قليلة السكان اكبر من وزنها السياسي وقد ادى هذا التنظيم الاداري الى بقاء السكان في بيئاتهم وعدم الهجرة الى الحضر وتعالج الجغرافية السياسية مدى تغلغل واستقرار الروح الوطنية أو القومية التي تدعم كل المساحات التي يتألف منها الكيان المادي للوحدة السياسية وهذا معناه السعي الى كشف النقاب عن مدى الانسجام والتناسق بين الناس داخل الدولة، ان الوحدة السياسية التي تعدّ نقطة انتباه عند الجغرافي وبداخلها في دائرة اهتمام الجغرافية السياسية تتألف من (الارض–السكان– نظام الحكم) فالأرض تشد الولاء الناس، أما السكان فإنهم يؤمنون بحبهم للأرض وسيادتهم عليها وعلى كل الموارد الطبيعية فيها، أما نظام الحكم وخاصة في تطبيق الحوكمة الالكترونية فيُعدُّ وسيلة السكان للتأكيد على حقهم في الارض أو تأمين سيطرتهم

على الارض وترسيخ وضمان مصالحهم فيها ومن ثم يكون لزاماً على الجغرافي ان يضع ذلك كله في صميم اعتباره [٧].

يلاحظ مما سبق ان الجغرافية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحوكمة الالكترونية، لاسيما عندما توفر الحوكمة الالكترونية فرص عمل التطوير لمؤسسات الدولة الإدارية، وكذلك توفير المحاكاة والسرعة في انجاز المعاملات والمخاطبات بين الدوائر وهذا يجتاز مضمونها الالكتروني، إذ وصل الى اهداف جغرافية سياسية ذات علاقة متبادلة بين الوحدات السياسية(الدولة ومؤسساتها الادارية)، ومن ثَمّ يمكن للدولة ان تستخدم الحوكمة الالكترونية وسيلة التعزيز نفوذها وزيادة شعبيتها واثبات قوتها الادارية وتحقيق اهدافها السياسية والادارية في الوقت نفسه.

المبحث الثاني: المرتكزات البشرية المؤثرة في تطبيقات الحوكمة الالكترونية في العراق.

١- حجم السكان ومعدلات النمو السكاني في العراق.

يعد النمو السكاني من المسائل الدولية التي تحظى باهتمام من جميع الدول المتقدمة والنامية، فهناك من يخشى النمو السكاني ويعد العدة لكبح جماحه وهناك من يسعى لزيادة النمو السكاني طمعا في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتحديد دماء التركيب النوعي، جرى اول تعداد سكاني في العراق سنة١٨٩٠م، حيث قدّر عدد سكان العراق بحوالي (١,٨) مليون نسمة، وقدر عدد البدو الرحل بحدود(٢٥%) من إجمالي سكان العراق، ثم أجريت بعدها عدة محاولات للتعداد السكاني ولكنها لم تكن دقيقة وشاملة حتى سنة ١٩٤٧م اذ أجري أول تعداد سكاني للعراق بشكل شامل حسب المفهوم الديموغرافي، فقد اتبعت الوسائل الفنية الحديثة في الاحصاء السكاني وبلغ عدد السكان نحو(٤,٨١٦,٠٠٠) نسمة، وبعد هذا التعداد تم الاتفاق والقرار على إجراء التعدادات السكانية في العراق بصورة دورية ضمن مدة زمنية متسلسلة أمدها كل عشر سنوات، وبلغ عدد سكان العراق السنة١٩٩٧م نحو(٢٢,٠٤٦٢٤) نسمة وبنسبة نمو(٣,٣%) وهذا يعكس انخفاض النمو السكاني عن سنة ١٩٨٧م [٨] ،ويرجع السبب في ذلك الى الحصار الاقتصادي والاوضاع الامنية والحروب في المنطقة، وكذلك ارتفاع معدل الوفيات، والهجرة الخارجية بسبب الحرب العراقية الايرانية في ذلك الوقت، أما في عام٢٠٠٩م فقد بلغ عدد سكان العراق نحو(٣١,٦٤٤,٤٦٦) نسمة وبمعدل نمو(٢,٩%) فان عدد سكان العراق أصبح أقل نمواً بسبب الظروف السياسية التي يمر بها العراق والاوضاع المتدهورة بسبب الصراعات والحروب، وفي سنة٢٠١٩م أصبح عدد سكان العراق(٣٩,١٢٧,٨٨٩) نسمة وبمعدل نمو بلغ (٢,١%) وهي معدل نمو منخفض أيضا بسبب تعرض العراق الى أوضاع أكثر تدهورا ودخول عصابات داعش الارهابية الى بعض المحافظات العراقية، وفي سنة٢٠٢٤م بلغ عدد سكان العراق نحو(٤٤,٤١٤,٨٠٠) نسمة وبمعدل نمو بلغ

(٢,٥%) ، يلاحظ أنّ هناك تباينا ملحوظ في حجم السكان في العراق ومعدلات نموهم من خلال السنوات المتباينة وارتفاع تدريجي في حجوم السكان [٩].كما في الجدول(١) والشكل(١)

جدول(١) حجوم السكان ومعدل نموهم في العراق للمدة(١٩٩٧-٢٠٢٤)

السنة	حجم السكان	معدل النمو
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	%٣,٣
٢٠٠٩	٣١٦٦٤٤٦٦	%٢,٩
٢٠١٩	٣٩١٢٧٨٨٩	%٢,١
٢٠٢٤	٤٤٤١٤٨٠٠	%٢,٥
المجموع	١٣٧٢٥٣٣٩٩	%٢,٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوات ١٩٩٧-٢٠٢٤م، صفحات متفرقة.

شكل (١) معدل النمو السكاني في العراق للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٢٤)

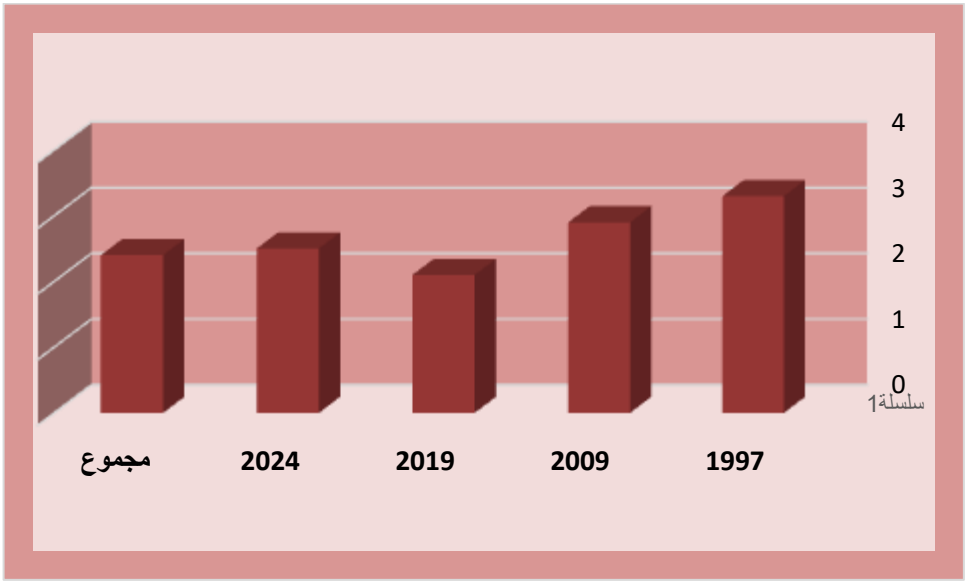

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١).

من خلال ما تقدم تبين ان النمو السكاني لابد ان يؤخذ بنظر الاعتبار في الدراسات الجغرافية سواء كانت سكانية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها، فالمجتمع بشكل عام يتصف دائما بخاصية التغيير التي تظهر من خلال العناصر الرئيسية الثلاثة في معدلات النمو السكاني وهي(الولادات- الوفيات- الهجرة)، لذلك فإن النمو السكاني يأخذ الاهمية الجغرافية الكبيرة ذاتها سواء كانت محلية أو دولية لأنه عامل مهم ومؤثر في التنمية البشرية وتطوير الواقع السياسي للدولة، ويعدُّ النمو السكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية في الوقت الحاضر [١٠]،يلاحظ مدى تأثير تلك الظواهر الديموغرافية في

موارد الدولة ومؤسساتها لاسيما باستخدام الحوكمة الالكترونية في أتمتة الاتصال بين المواطن والمؤسسة الادارية وذلك يولد حالة من الضغط السكاني وما يترتب عليه من زيادة في الانفاق على خدمات الاتصال والبنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك تجد الدول النامية ومنها العراق في موقف يقتضي موارد هائلة لمواجهة هذه الاستثمارات لتلبية الحاجات لأعداد معدلات النمو السكاني المتزايدة في العراق. لذلك توجد علاقة طردية مبكرة بين مستخدمي الحوكمة الالكترونية والنمو السكاني فكلما زاد حجم السكان زاد توجُّه أعداد المواطنين الى دوائر الدولة والضغط على مؤسساتها، وبطبيعة الحال فان زيادة الاستخدام في الاتصال نتيجة ارتفاع حجم السكان ومعدل نموهم في العراق يتطلب زيادة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مضامينها وخدماتها للقطاعين العام والخاص واستراتيجيات توفير الوصول إلى الجميع بصورة سريعة الى الأتمتة الالكترونية، وبذلك تتقلص الفجوة الرقمية على المستوى السكاني والمكاني، لذلك يعد السكان من اهم الركائز الاساسية التي تحدد مقدار الطلب على شبكات المعلوماتية(الانترنيت) كما أن النمو السكاني أثر في زيادة معدلات استهلاك الخدمات فلابد من ان يقابله توسع مماثل في الخدمات ومنها شبكات الاتصالات إذ تعدُّ دراسة السكان بكافة اشكالها المخطط للأتمتة الكترونية الى التنبؤ بحجم السكان المستقبلية وطلبتهم على مستوى الخدمات المختلفة ومنها بالدرجة الاساس الاتمتة الكترونية في جميع دوائر الدولة [١١].

٢-حجم السكان ومعدلات النمو السكاني للعراق حسب المحافظات المدة(١٩٩٧-٢٠٢٤)

تعد المقومات السكانية من أهم عناصر القوة في الدولة وجغرافيتها السياسية فمعظم المشكلات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يعاني منها العالم اليوم تعود الى الجانب البشري أساسا وبدون العامل البشري لا تحقق فاعليته العوامل والمرتكزات التكنولوجية، فالسكان هم الثروة الرئيسية للدولة ومواردها البشرية وغالبا ما يكونون مقياساً لقوتها، لذلك فان حجم السكان ونموهم في جميع محافظات العراق هم مؤشر القوة السكانية في الدولة، الا أن بعض الباحثين الجغرافيين يرون ان عدد السكان ليس وحدة العامل المحدد لقوة الدولة ومركزها بين الدول، فأكثر الدول لا يعد النمو السكاني اساساً في قوتها من النواحي السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وقلة عدد السكان ومعدل نموهم حالت بينهما وبين استغلال مواردها، والقوة والنفوذ الدولي وهذا ينطبق على المدن في هولندا والسويد فعلى الرغم من تقدمهما في المستوى الحضاري والثقافي الا أنها لا يمكن أن تصبح قوة دولية [١٢] ،يلاحظ أن ارتباط حجم السكان في المحافظات بقوة الدولة أصبح مفهوما تقليديا لذلك لم يعد صالحا للاستخدام في تغييرات ركائز الدولة في ظل التكنولوجيا والمعلومات الحديثة ولم يعد يشكل أساساً وقوة حسم في تحديد قوة المحافظة أو المدينة للدولة ووزنها السياسي والعسكري وعلى هذا فان نوعية وحجم ونمو السكان ليست المطلق فحسب لذلك يحددها عدة عوامل تؤثر في الهيكلية الادارية للدولة والمحافظة ومنها مثال على ذلك المستوى التكنولوجي وحجم الموارد المتاحة. يرتبط معدل النمو

السكاني بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وبمستوى سكانها المعاشي والصحي والتكنولوجي، فضلا عن ذلك فإن النمو السكاني له الاثر في القوة التكنولوجية والعسكرية والجيوبولتيكيا التي تنعكس على قوة الدولة سواء كانت سلبية أو إيجابية، على الرغم من استمرار الحروب الاقليمية والعالمية والجماعات المحلية المتطرفة الا ان النمو السكاني مستمر في التزايد، بسبب التقدم الذي تحقق في مجال الصحة والتغييرات الثقافية والاجتماعية لدى السكان ،وفضلا عن التقنيات التكنولوجية المتطورة المستخدمة في التغييرات المناخية التي تساعد الدول على مكافحة الامراض التي تضر بصحة الانسان [١٣] ، ان حجم السكان ونموهم بحسب المحافظات متباينة من محافظة الى اخرى، لذلك فان الزيادة في حجم السكان وحدها لا تكفي اذا اقترنت بالتقدم العلمي والتقني، لذلك يعد حجم السكان ومعدل نموهم من الركائز الاساسية التي تولي اهتمام الجغرافيين بصورة كبيرة، ومن هنا تبرز العلاقة الوطيدة بين حجم السكان والتقنيات الحديثة بما فيها الحوكمة الالكترونية، ومن ثَمّ تدخل كمحور أساسي في منهجية تحليل عامل القوة والضعف بين المرتكزات البشرية المتمثلة بالسكان والتقنيات الحديثة المتمثلة بالحوكمة الالكترونية، ومن خلال تحليل الجدول(٢) يظهر ان حجم سكان المحافظات العراقية قد تميز بالارتفاع الملموس وان مؤشرات حجم ونمو السكان تشير الى التباين خلال المدد المؤشرة فإنها تعكس في الوقت نفسه تباين هذه الاحجام والمعدلات مكانيا وزمانيا وحسب المحافظات حيث تبين ان حجم السكان فيها ولمعظم السنوات المقارنة مع تجاوز خط المليون في تسع محافظات حسب التعداد ١٩٩٧م لتصبح خمس عشرة محافظة وفي عام ٢٠٢٤م، وتبلغ اعلى المحافظات والتي بلغ تعدادها (٢) مليون نسمة والتي تشمل بغداد ونينوى، وفي سنة ١٩٩٧م انضمّت اليها محافظة البصرة، وفي سنة٢٠٠٩-٢٠١٩-٢٠٢٤، إذ تتأثر محافظة بغداد بأكثر من ضعف المحافظة التالية لها في الحجم فقد بلغ حجم سكانها(٥٤٢٣٩٦٤) نسمة سنة١٩٩٧، وبلغ عدد سكانها في سنة ٢٠٢٤م(٩٠٤٣٣٣٤٤) نسمة، ويرجع سبب ذلك لكونها العاصمة وتضم جميع مؤسسات الدولة من دوائر ووزارات وبذلك فإنها تأتي في اعلى الهرم الديموغرافي في الدولة لكونها تضم اكثر من (٢%)من مجموع سكان العراق، كما توجد في قاعدة الهرم الديموغرافي ادنى الاحجام السكانية الصغيرة مثل محافظة المثنى والبالغ حجم سكانها (٩٤٥٢٨٦) نسمة سنة ٢٠٢٤م، أما من خلال دراسة معدل النمو السكاني فتبين ان النمو السكاني من المسائل الدولية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في الدراسات السكانية، فالمجتمع السكاني يتصف بطبيعة دائمية التغير سواء بالزيادة أو النقصان وهذا تغيير طبيعي يتمثل بالفعاليات الحياتية وهي (الولادات-والوفيات) ان النمو السكاني يحتل اهمية كبيرة محليا ودوليا لأنه عامل مهم ومؤثر في التنمية وتطوير الاوضاع الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية[١٤]، تعددت الآراء بشأن النمو السكاني فمنهم من يعد النمو السكاني اعاقة للتنمية بأشكالها المتعددة في يعتقد آخرون بأنه ظاهرة ايجابية، ويعدّ النمو من ابرز الظواهر الديموغرافية في الوقت الحاضر [١٤] ، ان دراسة معدل النمو السكاني للعراق اصبحت ذات قدرة كبيرة لكونها إحدى الدراسات التي تبنى عليها الخطط التنموية بجميع أنشطتها التكنولوجية

والاقتصادية والصحية، لكن لوحظ في منطقة الدراسة زيادة اعداد السكان مقابل عدم الاستقرار في مختلف الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما اثر في التنمية البشرية اذ انهارت البنى التحتية فضلا عن ضعف الاستقرار الاجتماعي والتقني في الوقت نفسه، وبذلك اصبح معدل النمو السنوي للسنوات المتتالية لأعلى نمو سكاني في محافظة كركوك وبمعدل نمو(٣%) ، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها المحافظة منذ عام ١٩٩٧م حتى الوقت الحالي وتشجيع العوائل الى الهجرة الى كركوك، وسجلت اقل معدل نمو سكاني في محافظة ديالى(١,٩%)، ويرجع السبب في ذلك لكون المحافظة مرت بظروف متعددة في السنوات المتتالية, وجاءت باقي المحافظات بنسب متفاوتة ويرجع السبب إلى ظروف العراق السابقة الذكر، ومن خلال الجدول(٢) والخريطة(٢)، تبين أنّ هناك اربعة مستويات متباينة لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدد (١٩٩٧-٢٠٠٩-٢٠١٩-٢٠٢٤) وهي:

١-المستوى الاول(١,٩-٢,١١%) يشمل المحافظات ذات معدلات نمو سكاني منخفضة جدا وهي محافظتين بغداد – ديالى.

٢-المستوى الثاني(٢,٢٢-٢,٣٣%) معدل نمو منخفض يشمل محافظة واحدة وهي محافظة بابل.

٣-المستوى الثالث(٢,٣٤-٢,٥٥%) معدل نمو سكاني متوسط ويشمل المحافظات التالية الانبار- واسط- القادسية-ذي قار- ميسان.

٤-المستوى الرابع(٢,٥٦-٢,٧٧%) معدل نمو سكاني مرتفع ويشمل المحافظات التالية النجف- نينوى- المثنى-البصرة- صلاح الدين.

٥-المستوى الخامس(٢,٧٨-٣%) معدل نمو مرتفع جدا ويشمل المحافظات كركوك- كربلاء -ذات معدلات نمو مرتفعة جدا, ويرجع السبب في ذلك لكون الاوضاع الامنية مستقرة مع التشجيع على الهجرة وخاصه كركوك، فضلا عن ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة كربلاء المقدسة لكونها تضم مراكز دينية وثقافية.

جدول (٢) تطور حجم السكان في العراق حسب المحافظات ومعدل نموهم للمدة(١٩٩٧-٢٠٢٤)

المحافظة	١٩٩٧	٢٠٠٩	٢٠١٩	٢٠٢٤	معدل النمو السنوي للسكان%
نينوى	٢٠٤٢٨٥٢	٣١٥٦٩٤٨	٣٨٢٨١٩٧	٤٣٢٦٩٠	٢,٦
كركوك	٧٥٣١٧١	١٣٢٥٨٥٣	١٦٣٩٩٥٣	١٨٥٤٧٨٦	٣

ديالى	١١٣٥٢٢٣	١٣٧١٠٣٥	١٦٨٠٣٢٨	١٩٠٠٤٥٠	١,٩
الانبار	١٠٢٣٧٣٦	١٤٨٣٣٥٩	١٨١٨٣١٨	٢٠٥٦٥١٧	٢,٤
بغداد	٥٤٦٨٨٠٤	٦٧٠٢٥٣٨	٨٣٤٠٧١١	٩٤٣٣٣٤٤	٢
بابل	١١٨١٧٥١	١٧٢٩٦٦٦	٢١١٩٤٠٣	٣٩٧٠٤٤٢	٢,٣
كربلاء	٥٩٤٢٣٥	١٠١٣٢٥٤	١٢٥٠٨٠٦	١٤١٤٦٦١	٢,٩
واسط	٧٨٣٦١٤	١١٥٠٠٧٩	١٤١٥٠٣٤	١٦٠٠٤٠٣	٢,٤
صلاح الدين	٨٥٩٥٩٢	١٣٣٧٧٨٦	١٦٣٧٢٣٢	١٨٥١٧٠٩	٢,٦
النجف	٧٧٥٠٤٢	١٢٢١٢٢٨	١٥١٠٣٣٨	١٧٠٨١٩٢	٢,٧
القادسية	٧٥١٣٣١	١٠٧٧٦١٤	١٣٢٥٠٣١	١٤٩٨٦١	٢,٤
المثنى	٤٣٦٨٢٥	٦٨٣١٢٦	٨٣٥٧٩٧	٩٤٥٢٨٦	٢,٦
ذي قار	١١٨٤٧٩٦	١٧٤٤٣٩٨	٢١٥٠٣٣٨	٢٤٣٢٠٣٢	٢,٥
ميسان	٦٣٧١٢٦	٩٢٢٨٩٠	١١٤١٩٦٦	١٢٩١٥٦٣	٢,٤
البصرة	١٥٥٦٤٤٥	٢٤٠٥٤٣٤	٢٩٨٥٧٣	٣٣٧٦١١٧	٢,٦
المجموع	١٩١٨٤٥٤٣	٢٧٢٧٥٢٠٨	٣٣٦٧٨٥٢٥	٣٧٦٩٩٣٦٠	٢,٧

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد،١٩٩٧،حصر وترقيم ٢٠٠٩، تقديرات ٢٠١٩, وتقديرات ٢٠٢٤، سكان العراق عدا محافظات اقليم كردستان.

خريطة رقم (٢)

معدل النمو السكاني في العراق حسب المحافظات للمدة (١٩٩٧-٢٠٢٤)

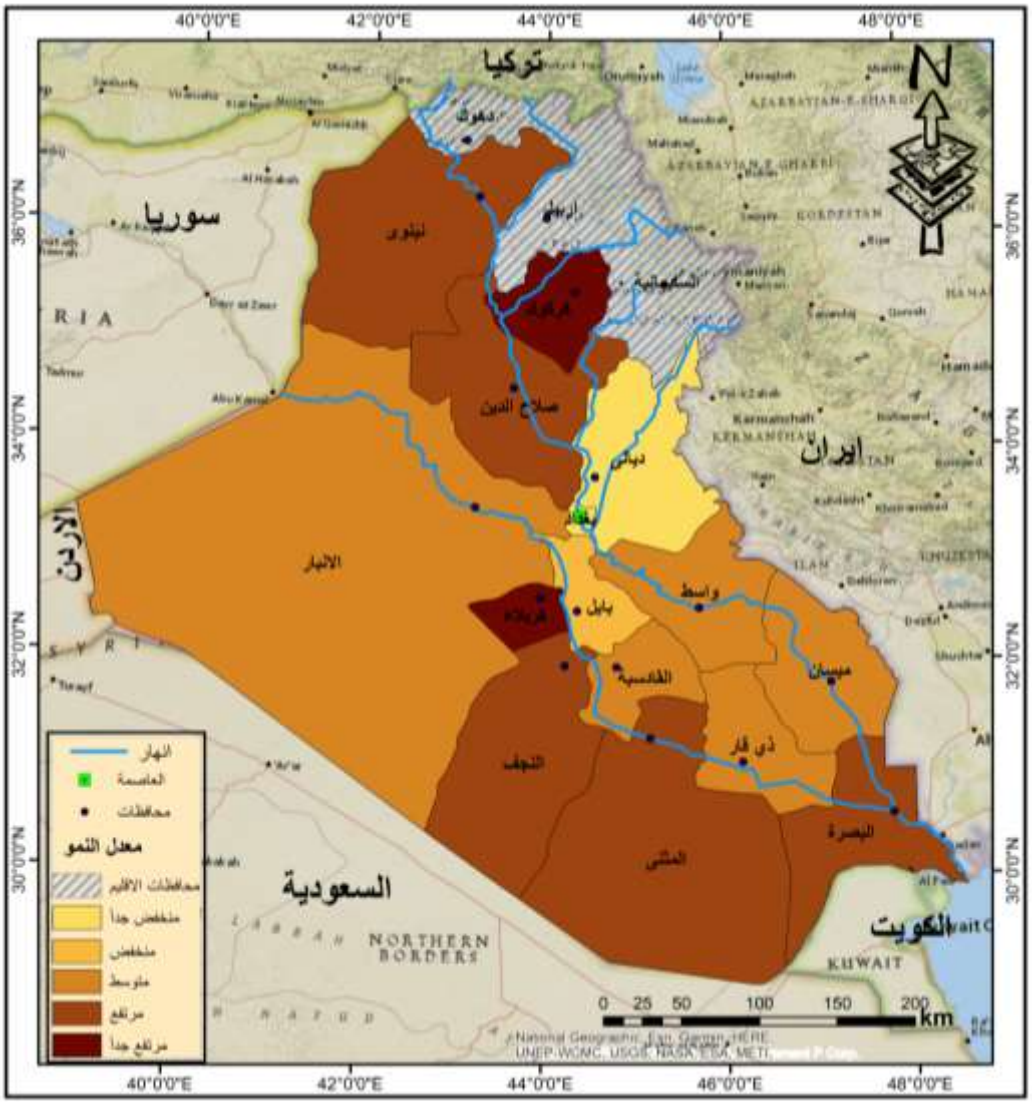

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢) باستخدام برنامج arcgis 10.8.

٣-التوزيع المكاني لسكان العراق حسب المحافظات (الكثافة السكانية)

تعد المرتكزات البشرية(الكثافة السكانية) إحدى المؤشرات الاساسية المميزة في ايضاح التباينات المكانية في توزيع السكان، علاوة على أهميتها في إظهار العلاقة بين السكان والمساحة، وكذلك العلاقة المكانية بين شبكات الاتصال وارتباطه بالحوكمة الالكترونية مع الحجم والكثافة السكانية وان العلاقة ذاتها ا تتصف بديناميكية متحركة باستمرار متزايد بالحياة باستخدام افضل الوسائل الاتصال القابلة التطوير لتلبية الفعاليات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية،،، فضلا عن المتغيرات في المرتكزات البشرية التي تدخل في معدلات قياس الارتباط في جميع اوجه العلاقات الجغرافية ولا سيما

عندما يكون المتغير هو الأتمتة الالكترونية، فضلا عن أن توزيع السكان وكثافتهم من اكثر العوامل تأثيرا في قوة الدولة سواء سياسيا أو اقتصاديا أوتكنولوجيا والتي تتداخل مع بعضها البعض، تبلغ مساحة العراق نحو(٤٣٥,٠٥٢كم) وعدد سكانها يبلغ حسب تقديرات سنة ٢٠٢٤م(٣٧,٦٩٩,٣٦٠) نسمة [١٥]، عدا محافظات أقليم كردستان العراق، لذا فان الكثافة السكانية العامة الخام تبلغ(٩٢,٤) نسمه/كم، لكن هذا التوزيع يظهر تباينا واضحا في توزيع سكان العراق اذ يتركز في السهول الفيضية الضيقة وبعض الاقسام القليلة الارتفاع وهي مساحة لا تزيد عن نصف مساحة البلاد تقريبا، أما الاقسام الاخرى من العراق فهي قليلة الكثافة السكانية وقد تكون شبه خالية من السكان وهذه الظاهرة السكانية لها تبعات مؤثرة على كيفية ترابط دوائر الدولة ومؤسستها عبر الحوكمة الالكترونية، لذلك يحتم على الدولة والجهات المعنية ان تجد مجالا حيويا حديثا لها بالانتقال الى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة وكيفية توفير وسائل تكنولوجية ومعلوماتية، لذا لابد من الحكومة ان تتبع سلوكا دولياً يراعي ظروفها المستجدة ولا يقتصر الامر على هذا الحد بل يتخطاه الى مناطق اخرى من اجل مد شبكات الاتصال وتطوير منظومة الاتمتة الالكترونية في جميع أجزاء العراق، وبذلك يجب ان تحدد دراسة الكثافة السكانية ومقدار الطلب على الخدمات ونمط توزيع أبراج الاتصالات ونمط توزيع الخدمات وكذلك مدى تركزها في منطقة ما، إذ يؤثر توزيع السكان وكثافتهم في توزيع ابراج تقوية الاتصالات إذ تناسب طرديا مع الكثافة السكانية وكذلك يرتبط تركز الابراج الاتصالات بالكثافة السكانية [١٦] ، وعلى ذلك لابد من تحديد توزيع السكان وكثافتها مع عدد السكان والاتساع المساحي للوحدات الادارية في جميع المحافظات العراقية،،، ويظهر في ذلك وجود تباين مكاني في توزيع حجم السكان على مساحة المحافظات العراقية مما سبب هذا التباين انعكاسا على الكثافة السكانية وعلاقتها بالحوكمة الالكترونية، ومن خلال تحليل الجدول(٣) والخريطة(٣) يتبين ان الكثافة السكانية في العراق تتباين مكانيا وبنسب متفاوتة من محافظة الى اخرى، وجاءت العاصمة بغداد بنطاق كثافي مرتفع جدا إذ بلغت (٢٠٧) نسمة/كم في سنة٢٠٢٤م ،ويرجع السبب في ذلك لكونها العاصمة الادارية للعراق ولصغر مساحتها وكذلك وجود الدوائر والمؤسسات الحكومية المركزية فيها فضلا عن هجرة بعض سكان المحافظات المجاورة لها لكونها مركزاً تجارياً واقتصادياً مما ادى الى ارتفاع الكثافة السكانية بالوحدة المساحية، أما النطاق الثاني بالكثافة السكانية المرتفعة فجاءت محافظة بابل حيث بلغت(٤٦,١) نسمة/كم، وجاءت محافظة كربلاء وبكثافة سكانية حيث بلغت(٢٨,١)نسمة/كم، لكونها تضم المراكز الدينية المقدسة مما سبب بالهجرة الى داخل مركز المدينة، وجاءت المحافظات الاخرى ضمن نطاق الكثافة السكانية بين متوسطة الكثافة ومنخفضة الكثافة وبنسب متفاوتة بين محافظة واخرى ويرجع السبب في هذا التفاوت إلى الاهمية الادارية والخدمية وبسبب الظروف التي تتمتع فيها كل محافظة، ونطاق الكثافات السكانية في العراق كما يأتي:

١- كثافة سكانية مرتفعة جدا: تصل نسبة الكثافة فيها(٣٧,٨-٤٦,٨) نسمة/كم ، وتضم محافظة بابل لكونها مساحتها قليلة وكثافة سكانية عالية بذلك ارتفعت نسبة الكثافة السكانية في المحافظة، فضلا عن ذلك تأتي بغداد في مقدمة هذا النطاق في الكثافة السكانية وبنسبة(٢٠٧) نسمة/كم، لأنها أصبحت رقماً متطرفاً ومن ثَمّ يؤثر في طول الفئة اذا ادخلنا محافظة بغداد وبذلك تصبح لدينا فئتين فقط فيؤثر في التباين المكاني في الدراسات الجغرافية وفي العمليات الاحصائية يتم استثناء الارقام المتطرفة، ويرجع سبب الكثافة السكانية العالية في بغداد إلى الاسباب آنفة الذكر.

٢- كثافة سكانية مرتفعة: وتتراوح ما بين(٢٨,٧-٣٧,٨) نسمة/كم، وتضم محافظة كربلاء المقدسة ويعود السبب في ذلك إلى صغر المساحة مع ارتفاع الهجرة اليها من المحافظات الاخرى لكونها تضم مراكز دينية.

٣- كثافة سكانية متوسطة: وتتراوح ما بين(١٩,٦-٢٨,٦) نسمة/كم وهي كثافة سكانية خالية من المحافظات لكونها لا توجد كثافة سكانية في المساحة.

٤- كثافة سكانية منخفضة: تتراوح ما بين(١٠,٥-١٩,٥) نسمة/كم وتضم هذه الكثافة السكانية اغلب المحافظات العراقية ومنها نينوى -كركوك -ديالى- قادسية- ذي قار- البصرة.

٥- كثافة سكانية منخفضة جدا: تتراوح ما بين(١,٤-٩,٤) نسمة/كم وتضم المحافظات ذات المساحة الكبيرة وانتشار السكان بشكل عشوائي دون تركيز في مساحة محددة ومن هذه المحافظات هي الانبار التي تضم الصحراء الغربية- صلاح الدين ذات المساحات الشاسعة- واسط -النجف- المثنى- ميسان.

جدول (٣) التوزيع المكاني لسكان العراق حسب المحافظات وكثافتهم السنة(٢٠٢٤)

المحافظة	حجم السكان	المساحة/كم	الكثافة السكانية/نسمة/كم
نينوى	٤٣٢٩٦٩٠	٣٧٣٢٣	١١,٦
كركوك	١٨٥٤٧٨٦	٩٦٧٩	١٩,١
ديالى	١٩٠٠٤٥٠	١٧٦٨٥	١٥,٧
الانبار	٢٠٥٦٥١٧	١٣٧٨٠٨	١,٤
بغداد	٩٤٣٣٣٤٤	٤٥٥٥	٢٠٧
بابل	٢٣٩٧٠٤٤	٥١١٩	٤٦,٨
كربلاء	١٤١٤٦٦١	٥٠٣٤	٢٨,١
واسط	١٦٠٠٤٠٣	١٧١٥٣	٩,٣
صلاح الدين	١٨٥١٧٠٩	٢٤٣٦٣	٧,٦

النجف	١٧٠٨١٩٢	٢٨٨٢٤	٥,٩
القادسية	١٤٩٨٦٦٠	٨١٥٣	١٨,٣
المثنى	٩٤٥٢٨٦	٥١٧٤٠	١,٨
ذي قار	٢٤٣٢٢٠٣٠	١٢٩٠٠	١٨,٨
ميسان	١٢٩١٥٦٣	١٦٠٧٠	٨,٠
البصرة	٣٣٧٦١١٧	١٩٠٧٠	١٧,٧
المجموع	٣٧٦٩٩٣٦٠	٣٩٥٤٧٨	٩٥٣,٢

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بغداد، تقديرات سكانية السنة٢٠٢٤

خريطة (٣) التوزيع المكاني لسكان العراق حسب المحافظات وكثافتهم السنة(٢٠٢٤)

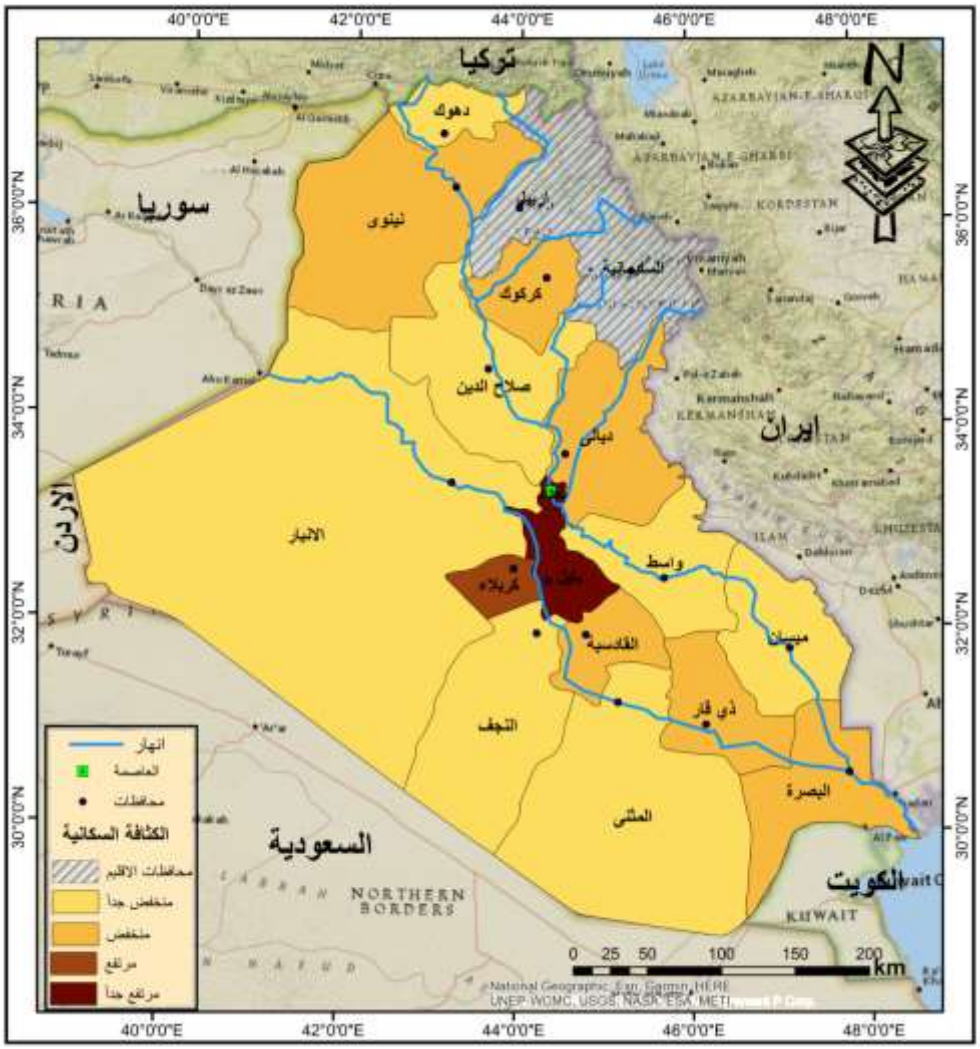

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٣) باستخدام برنامج arcgis 10.8.

يتبين مما سبق وجود تباين مكاني كبير في توزيع السكان وكثافتهم وهذا يعود الى تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في التوزيع، فعلى سبيل المثال ان اغلب سكان العراق يستوطنون في خُمُس مساحته ما يعادل نحو(٧٠%) من سكان العراق، الامر الذي أسهم في اتساع حجم الفراغ السكاني بين المحافظات العراقية وبين المحافظة الواحدة نفسها، ما يؤدّي إلى صعوبة استخدام الحوكمة الالكترونية في بعض دوائر الدولة، وأسهم هذا الفراغ السكاني في بعض المساحات ف صعوبة مد شبكات الاتصال بين منطقة واخرى ويعود سبب ذلك إلى وجود مساحات كبير خالية من السكان وتتعرض تلك المناطق الى أعمال تخريبية من قبل عناصر خارجة عن القانون ومن ثَمّ تنفذ سلوكها التخريبي إزاء بناء قوة الدولة وكيانها السياسي.

النتائج:

١-يعدّ موضوع الحوكمة الالكترونية ومفهومها من مواضيع الساعة التي تعمل على تعزيز زيادة فعالية مبدأ النزاهة.

٢- ترتبط الحوكمة الالكترونية بالأوضاع السياسية الداخلية للبلد وتتأثر بها.

٣- أظهرت معدلات النمو السكاني وكثافتهم جملة من المعوقات البشرية والاجتماعية كان لها دور واضح في الإخلال بعملية التنمية التكنولوجية والتقنية.

توصيات:

١-حتمية تعميم الحوكمة الالكترونية والاستفادة من احدث وسائل تكنولوجيا الاتصال في جميع دوائر الدولة.

٢-ضرورة التخلص من العقبات السياسية التي تواجه تطوير الحوكمة الالكترونية في مؤسسات الدولة ودوائرها.

٣-تحديد ومواكبة الزيادة السكانية عن طريق رفع الدخل او عن طريق تغيير العادات والتقاليد ويتعين تنظيم برامج تنظيم الاسرة لأهميتها العظمى في ظل مواكبة التطور التكنولوجي.

الهوامش

(١) . صالح مهدي حمادي، تأثير الحوكمة الالكترونية في الجودة وتدقيق، بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد٥٢، العدد ١١١، ٢٠١٩. ص٥٩٥.

(٢) . ايلاف فاضل الداودي، تحليل العلاقات المكانية المستخدمي الانترنيت وخصائصهم السكانية في العراق العام٢٠١٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٢١. ص١٩.

(٣) . فاضل عبد علي خرميط، التطبيق الاستراتيجي الانظمة الحوكمة الالكترونية في الجامعات العراقية،(جامعة واسط نموذجاً)، اطروحة دكتوراه(غير منشوره)، كلية الاداب، جامعة المستنصرية،٢٠١٧. صص٧٩.

(٤) . سوزي رشاد، دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة في افريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الامنية، مجلة كلية السياسية والاقتصادية، جامعة ٦ اكتوبر، العدد٩، ٢٠٢١. ص١٢٨.
(٥) . حازم داود سالم، التباين المكاني المعدلات النمو السكاني في العراق للمدة(١٩٧٧-٢٠٠٧)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد٢٠٠٦،٩٨. ص١٠٨.
(٦) . عباس فاضل السعدي، سكان الوطن العربي، دراسات في الاسس الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية،ط١، مكتبة الغفران للخدمات الطباعة، بغداد،٢٠١٣. ص٢٨.
(٧) . علي سالم الحميدان الشواورة، الجغرافية السياسية وتحالفاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية،ظ١، دار صفاء النشر والتوزيع- عمان،٢٠١٨. ص٢١٩.
(٨) . فاضل عبد علي، التطبيق الاستراتيجي الانظمة الحوكمة الالكترونية في الجامعات العراقية(جامعة واسط نموذجا)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المستنصرية،٢٠١٧. ص١٢٨.
(٩) . فطيمة لواطي، مقومات تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، دراسة حالة بلدية عزابه، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تفسير، جامعة خيضر-بسمكرة،٢٠١٥. ص٣٧.
(١٠) . مكي غازي المحمدي، التوجهات المطلوبة التكامل التطبيقي بين نظم المعلومات الجغرافية(GIS) والحوكمة الالكترونية، دراسة تطبيقية المدينة بغداد، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،العدد٢٠١٥،٢٢. ص٦٤٥.
(١١) . ايه أحمد محمود، جغرافية الاتصالات السلكية واللاسلكية في مركز كوم حمادة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الازهر،٢٠٢٢. ص٩٥.
(١٢) . مثنى مشعان المزروعي، محاضرات في الجغرافية السياسية، جامعة المستنصرية، كلية التربية،٢٠١٢. ص١.
(١٣) . ابراهيم إدريس مصطفى، الحيالي، محمد هاشم، تقيم كفاءة التوزيع المكاني الابراج الاتصالات في مدينة الموصل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد٢٠١٣،١٢٤. ص٣٠٢.
(١٤) . زياد محمد حسن المهداوي، الحكومة الالكترونية ودورها في تعزيز إدارة الدولة- مديرية مرور بغداد نموذجا، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى،٢٠٢١. ص٧١.
(١٥) . خمايشية نور الهدى، متطلبات تطبيق مؤشرات الحوكمة في الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، جامعة العربي التبسي،٢٠٢٢. ص٤.
(١٦) . صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقاتها جيوبولتيكية ،ط١١، دار الصفاء النشر،عمان،٢٠٠٠. ص٨٥.

Sources:

1. Hammadi, Saleh Mahdi, The Impact of E-Governance on Quality and Auditing, Applied Research in Economic Organizations, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 52, Issue 111, 2019.
2. Al-Dawudi, Elaf Fadhel, Analysis of Spatial Relationships of Internet Users and Their Demographic Characteristics in Iraq in 2019, Master's Thesis (Unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2021.
3. Rashad, Suzi, The Role of Private Military and Security Companies in Africa between Military Missions and Security Operations, Journal of the College of Political and Economics, October 6 University, Issue 9, 2021.
4. Salem, Hazem Daoud, Spatial Variation in Population Growth Rates in Iraq for the Period (1977-2007), Journal of the College of Arts, University of Baghdad, Issue 98, 2006.
5. Al-Saadi, Abbas Fadhel, Population of the Arab World, Studies in Demographic Foundations and Its Geographical Applications, 1st ed., Al-Ghafran Library for Printing Services, Baghdad, 2013.
6. Al-Shawarwa, Ali Salem Al-Hamidan, Political Geography and Its Political, Military and Economic Alliances, 1st ed., Safaa Publishing and Distribution House - Amman, 2018.

7. Ali, Fadhel Abdul, Strategic Application of Electronic Governance Systems in Iraqi Universities (University of Wasit as a Model), PhD Thesis (Unpublished), College of Arts, Al-Mustansiriya University, 2017.
8. Lawati, Fatima, Elements of applying e-governance in public institutions of an administrative nature, a case study of the municipality of Azaba, Master's thesis (unpublished), College of Economics, Commerce and Interpretation Sciences, University of Khaider-Basmakara, 2015.
9. Al-Muhammadi, Makki Ghazi, Required orientations for applied integration between geographic information systems (GIS) and e-governance, an applied study of the city of Baghdad, College of Basic Education, University of Babylon, Issue 22, 2015.
10. Mahmoud, Aya Ahmed, Geography of wired and wireless communications in the center of Kom Hamada using geographic information systems (GIS), Master's thesis (unpublished), College of Humanities, Al-Azhar University, 2022.
11. Al-Mazrouei, Muthanna Mishaan, Lectures in Political Geography, Al-Mustansiriya University, College of Education, 2012.
12. Mustafa, Ibrahim Idris, Al-Hayali, Muhammad Hashim, Evaluating the Efficiency of Spatial Distribution of Communication Towers in the City of Mosul Using Geographic Information Systems (GIS), Journal of the College of Arts, University of Baghdad, Issue 124, 2013.
13. Al-Mahdawi, Ziad Muhammad Hassan, E-government and its Role in Strengthening State Administration - Baghdad Traffic Directorate as a Model, PhD Thesis (Unpublished), College of Education for Humanities, University of Diyala, 2021.
14. Nour Al-Huda, Khamaishiya, Requirements for Applying Governance Indicators in Local Communities in Algeria, Master's Thesis (Unpublished), College of Economics, Commerce and Interpretation Sciences, University of Arab Tebessi, 2022.
15. Al-Hiti, Sabry Faris, Political Geography with its Geopolitical Applications, 11th ed., Dar Al-Safa Publishing, Amman, 2000.